

الأدب) في ذروة مأزقها، وكانت «الاندفاع» هي الخطة التي وضعتها إدارة بوش والجنرال بيترايس من أجل تطهير بغداد وقتل الآلاف وتشريد الملايين من سكانها وتغيير طابعها الديموغرافي لتسهيل السيطرة عليها. ومن دون ذلك، بحسب كلمات سعد إسكندر، مسؤول الأرشيف العراقي، لا يمكن حكم بغداد والعراق معاً.

من هنا أساند الزميل سماح إدريس، وأطلب فتح ملف هذه الأحداث من أجل الاستمرار في الدفاع عن الحرية والعدالة لكل الشرفاء، وفي المقدمة شعوبنا المغدورة التي تكتوي بعذابات يومية لا تصدق من قبل حكّام الاحتلال والمتعاونين معه. وليكن مثلنا القول المأثور: «إن طواحين التاريخ تطحن بيضاء، ولكن طحنها ناعم ودقيق.»

سياسي وكاتب عراقي،

رسالة شخصية، ٢٠١٠/٣/١٥



قضية الأدب؟ بل «قضية أداب»!

طلال يحفوفي

ذات يوم شرفني المرحوم الدكتور سهيل إدريس بمرافقته خلال جولته الأخيرة في الإمارات العربية المتحدة استنهاضاً لأصدقاء مجلة الأدب التي كانت - وما زالت - تترنح تحت ضغوط العجز المالي. كنتُ أعمل يومها إعلامياً في الإمارات قبل عودتي إلى بيروت، فكتبتُ عموداً في مجلة زهرة الخليج عنوانه: «انقذوا الأدب من قلتها». وأشرتُ في سياق النص إلى أنني لا أعني بـ «القلة» العثرة المالية، وهي أول ما قد يتبادر إلى الذهن، بل قصدتُ قلة أداب (بمعنى قلة الأدب) التي زادت هيمنتها على الساحات كلها، سياسية واجتماعية وفنية وثقافية، بحيث إن ميزانية اليوم غنائي واحد من البومات الطفش والفقش» تكفي - ويا لخجلي - لتمويل مجلة ثقافية عدة سنوات.

واليوم، وكأنه لا تكفي الأداب (بمعنيها) محنتها، حتى انقلب عليها مريدون سابقون يضغطون لإقفالها لأنها تكاد تكون آخر متراس ثقافي لعيون عربية تقاوم المخرز الأميركي. وهي التي تصدّت لأشرس معارك التغريب، رافعة راية اللغة القومية العربية، بحثاً ونقداً وإضاءةً وتبنيًا لمبدعين تحوّلوا عبر منبرها إلى قامات عملاقة أعادت كتابة النهضة العربية شعراً ونثراً منذ الخمسينيات وحتى اليوم.

نعم، نقولها اليوم من جديد: هذه ليست «قضية الأداب» بل «قضية أداب» [...]، ويجب أن تُنقل من محكمة المطبوعات إلى شرطة الأداب!

ويا صديقي سماح،

صحيح أن الذي «يتلقى العصي ليس كمن يعدها»، غير أن الشجرة المثمرة هي أكثر الشجرات التي تُرشق بالحجارة. وفي مطالعة محامي فخري كريم القضائية نفسها أكثر من عبارة تؤكد أهمية مجلة الأداب وخطورة دورها في تحريك الرأي العام العربي وتوجيهه.

إعلامي لبناني،

موقع sawtak.com



مؤتمر تضامني في دار الأداب

عُقد في ٢٠١٠/٣/١١ لقاءً تضامني مع مجلة الأداب ورئيس تحريرها ومديرها المسؤول. وتوافد حشد من الكتاب والصحافيين والفنانين والقادة والناشطين السياسيين إلى مكاتب دار الأداب في ساقية الجنزير في بيروت. في المؤتمر، الذي أدارته د. رانية المصري، الناشطة السياسية وأستاذة البيئة في جامعة البلمند، عرض إدريس القضية منذ بداياتها. تلت ذلك كلمات لكل من: جورج عازار (نصر كلمته في الصفحة التالية) باسم الحملة التضامنية مع مجلة الأداب، والصحافي والكاتب في جريدة السفير نصري الصايغ، ورئيس حركة الشعب النائب السابق نجاح واكيم، ورئيس اتحاد الكتاب اللبنانيين غسان مطر، ورئيس المجلس الوطني في الحزب الشيوعي اللبناني مورييس نهرا، والروائي وعضو المكتب السياسي في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

مروان عبد العال، والكاتب والصحافي في جريدة السفير صقر أبو فخر، ورئيس قسم العدل في جريدة الأخبار د. عمر نشابة، وعضو «اللقاء الوطني» والحزب الشيوعي رياض صوما، وممثل نقابة الصحافة إلياس عون، وممثل نقابة المحررين كمال فضل الله، والناشط والكاتب القومي دياب أبو جهجه، والكاتب الفلسطيني رشاد أبو شاور. وحضر المؤتمر مثقفون وفنانون كثيرون، منهم: الشاعران محمد علي شمس الدين وشوقي بزيق، والمخرجان السينمائيان مي المصري وجان شمعون، والناشط السياسي سايد فرنجية، وعربي عنداري عن اتحاد الشباب الديمقراطي، والدكتورة غادة اليافي...

وقال نصري الصايغ إنه كان يتمنى أن يُنزل الحكم القضائي عقوبة السجن في حق إدريس، لأن ذلك كان سيعبر أشدّ تعبير عن بؤس الحكم وعن رفعة موقف الأرباب. وتساءل واكيم عن سبب خلو ديوان المحاسبة من أي قضية تستوجب التحقيق والمحاكمة، بينما تتكاثر القضايا القضائية والشكاوى في محكمة المطبوعات، مُعرباً عن استيائه من عدم وضع افتتاحية إدريس عام ٢٠٠٧ (موضوع الشكوى) في إطارها الثقافي - السياسي بوصفها صراعاً بين نهجين: نهج مزيف مبرر للاحتلال، ونهج مقاوم. أما أبو شاور فتحدّى فخري كريم أن يقاضيه في الأردن بسبب عدد من مقالاته التي تتضمن معلومات وألفاظاً تفوق بشدتها ونبرتها ما يُزعم أنه ورد في افتتاحية إدريس. وأكد عبد العال «أننا، في الجبهة الشعبية، يعنينا سماح إدريس لما يمثله، امتداداً لما مثّله الأرباب ومؤسسها سهيل إدريس، من الانتصار للحرية والمقاومة والكلمة الملتزمة». وتابع: «إن صدور الحكم في حق سماح لم يفاجننا، لاننا ندرك أن المطلوب هو تدجين الثقافة وتطبيع ثقافة الاستسلام. وبين الانتصار لسماح إدريس وثقافة المقاومة من جهة، والخضوع لمنطقة تدجين الثقافة ومحاكمتها من جهة أخرى، فإننا نقف حتماً إلى جانب سماح». وختم إدريس بكلمة ترحيبية داعياً إلى تعديل قانون المطبوعات (نص كلمته في الصفحة التالية).



كلمة حملة التضامن مع مجلة الأرباب

جورج عازار

أيها الحضور الكريم، ها هي مجلة الأرباب تصنع التاريخ مجدداً، فتتحت من الورق فناً أسمه «المقاومة الثقافية». وها هو حبر المثقف الحرّ والملتزم ينتصر لجراح العراق ومآسيه، ويضيء لنا عتمة واقعنا العربي المرير؛ فإذ بالوجود تنكشف، والأقنعة تسقط، والكلمة الحرّة تفضح الارتهان.

في افتتاحية بعنوان «نقد الوعي النقدي: كردستان - العراق نموذجاً»، وهي موضوع الدعوى القضائية المقامة ضدّ مجلة الأرباب، قدّم الدكتور سماح إدريس وقائع واستنتاجات دامغة عن نموذج لعلاقة المثقف السلطوي في الوطن العراقي الواقع تحت سلطة الاحتلال، معتمداً على مراجع وشهادات من الداخل العراقي نفسه.

لكن منطق الثقافة السلطوية لا يقبل النقد، خاصة إذا كان رصيناً وجاداً في تناول دور المثقف الأجير في عصر الاحتلال وديموقراطية هولكو وورثة نوري السعيد.

منذ اليوم الأول لرفع هذه الدعوى القضائية ضدّ مجلة رائدة كمجلة الأرباب، أحس كل الشرفاء والمثقفين الأحرار في لبنان والعالم العربي بالإهانة من هذا الأسلوب الحاقق في استغلال النص القانوني واستخدام قانون المطبوعات أداة لقمع حرية التعبير وخنق الكلمة الحرّة المستقلة. وكان الحكم الأول الصادر في القضية مفاجئاً للوسط الأدبي، ومخيئاً لآمال المثقفين الديمقراطيّين. فما هي الحكمة من تجريم النقد المستند إلى عشرات المراجع؛ ولماذا تحريم التحليل السياسي الصادق؛ وهل من المنطق المقارنة بين نقد شخصية عامة مثل المستشار الرئاسي لعراق واقع تحت الاحتلال، وبين مقالات التشهير وشانعات الوسط الفني وأقلام السب والشتم؟

إننا، كأصدقاء وقراء لمجلة الأرباب بالدرجة الأولى، وكمثقفين وشباب ديمقراطيين حريصين على حرية التعبير في لبنان أيضاً، نعتبر أنفسنا مستهزئين جميعاً عبر هذا الحكم الجائر، ونعلن عن تضامننا الكامل مع مجلة الأرباب، ممثلة بشخص مديرها المسؤول الأدبية الملتزمة السيدة عايدة مطرجي إدريس ورئيس تحريرها المثقف المقاوم الدكتور سماح إدريس. كما نعلن عن إطلاق أوسع حملة شعبية دفاعاً عن حرية التعبير وتضامناً مع مجلة الأرباب.

تهدف الحملة أولاً إلى إعادة التذكير بتفاصيل القضية وتعريف الجمهور بها. وتسمى، ثانياً، إلى مناصرة الجهد القانوني المبذول لاستئناف الحكم عبر استنهاض الرأي العام اللبناني وتعريفه بخطورة استخدام النص القانوني أداة لقمع حرية الكلمة، وضرورة تطوير قانون المطبوعات بما يتوافق مع حرية التعبير. وتسمى الحملة، ثالثاً، إلى توقيع